

الخاتمة:

في ختام هذا البحث المتعلق بالرهن الحيازي الوارد على الصفقة العمومية في التشريع الجزائري، يمكننا تسجيل ما توصلنا له في دراستنا المتواضعة بالشكل التالي:

-فيما يتعلق بالشق الأول من الإشكالية وما تفرع عنها:

اعتمد التشريع الجزائري على الرهن الحيازي، في مجال الصفقات العمومية، لما يميز هذا النوع من الرهون، عن غيره من الضمانات، فالرهن الحيازي يرد على المنقول، كما يرد على العقار، وهو الأنسب في حالة الصفقة، طالما سيكون محله ديون المتعامل المتعاقد لدى المصلحة المتعاقدة.

كما ان الرهن الحيازي يفسح المجال امام المتعامل الثانوي والموصى الثانوي ليحصل على قروض بضمان، في حدود ما ينفذونه، من الجزء المتعامل فيه ثانويا من الصفقة.

القروض الممنوحة بعنوان الرهون الحيازية للصفقات العمومية، قروض رهنية قابلة للإصدار والتداول في البورصة.

اما عن الشق الثاني من الإشكالية وما تفرع عنه، فانه يمكن تسجيل النتائج التالية:

يمنح رهن الصفقة، للمتعامل المتعاقد، سندا يمكنه من الحصول على قروض تذلل الصعوبات المالية التي قد تعترضه.

يحقق هذا النوع من الرهون، مصدرا تمويليا لخزينة المتعامل المتعاقد، يوفر له سيولة مالية تعود بالنفع حتى على المصلحة المتعاقدة خاصة فيما تعلق بحقوق المتعامل المتعاقد والتي لم تعترف له بها المصلحة المتعاقدة بعد.

القروض الممنوحة في إطار الرهن الحيازي للصفقات، قروض رهنية قابلة للتوريق، مما يحقق إنعاشا للسوق المالية.

بالرغم من المزايا التي يحققها الرهن الحيازي للصفقة الا ان فعاليته نسبية لسببين:

لا يحقق الضمانة الكافية للجهة الدائنة، مما جعل هذه الأخيرة تعتمد أكثر على الضمان بعنوان الرهن الرسمي، في اتفاقيات القروض المبرمة بينها وبين المتعاملين المتعاقدين.

ان الرهن الحيازي للصفقات العمومية، بالشكل الذي يعتمدته التشريع الجزائري، لا يحقق الغرض المطلوب، على الوجه المرجو منه، لان فعاليته تتوقف على عدة عناصر أخرى، قد تكون في التوصيات التالية مساهمة

ان التعاملات البنكية تتوقف على العامل الائتماني أكثر من أي عامل اخر، مما يجعل سمعة الزبون تلعب دورا هاما في هذه المعاملات، وطالما كان الامر كذلك فان فسح المجال لان تكون الصفقة المرهونة ضامنة حتى لقروض قبل البداية في التنفيذ الفعلي للخدمات، ممكنا مع النص على ان رهن الصفقة لا يكون الا بإمكان متعاملين تتوفر فيهم شروطا أخرى معينة يكون أكثر فعالية و هذا لا يعتبر مساسا بالمساواة بقدر ما قد يحفز المتعاملين على بلوغ درجة من الوعي الاقتصادي.